المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

28/08/2013

معتقل سلفي مغربي يحمل الجنسية الألمانية يبدأ إضرابا عن الطعام

■ أخبار اليوم ■

في محاولة منه للفت انظار وزارة العدل والحريات والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج إلى قضيته، يخوض محمد حاجب، السجين السلفي المغربي الألماني المعتقل بسجن تيفلت، إضرابا عن الطعام منذ أول أمس الاثنين.

وقال أنس الحلوي، عضو اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين في المغرب، إن الأخبار القادمة من وراء سجن مدينة تيفلت تؤكد دخول السجين السلفي محمد حاجب في إضراب مفتوح عن الطعام منذ الاثنين الماضي، للمطالبة بتنفيذ قرار الأمم المتحدة الموجه إلى الدولة المغربية، والداعي إلى الإفراج عن السجين حاجب، استنادا إلى محاكمته غير العادلة.

منسق اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، أوضح في اتصال هاتفي أمس الثلاثاء مع «أخبار اليوم»، أن السجين السلفي محمد حاجب صدر في حقه حكم بالمغرب سنة 2010 بالسجن لمدة 10 سنوات بعد متابعته بقانون الإرهاب، قبل أن يتم تخفيف هذه العقوبة إلى النصف بداية 2012، وأنه يعيش اليوم حالة اكتئاب داخل السجن لتواجده بعيدا عن زوجته الإيرلندية وأبنائه.

وردا على سؤال حول نتائج الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها الأسبوع الماضي عائلات المعتقلين السلفيين وأطفالهم أمام وزارة العدل والحريات وأمام مبنى البرلمان، أكد الحلوي أن باب الحوار، سواء مع وزارة العدل أو مع المندوبية العامة لإدارة السجون والإدماج، مازال مغلقا، مشددا على أن اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين في سجون المغرب ستستمر في نضالها السلمي مستقبلا، وأنها ستقوم بوقفات احتجاجية أمام السجون التي يوجد فيها هؤلاء المعتقلون (قرابة 700 شخص)، وكذا أمام المؤسسات المعنية بقضاياهم، وضمنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وناشد أنس الحلوي وزارة العدل والحريات بإعادة فتح ملف المعتقل السلفي محمد حاجب الذي دخل في إضراب عن الطعام احتجاجا على وضعه، مضيفا « لقد طلبت الأمم المتحدة من الدولة المغربية الإفراج عن محمد حاجب معتبرة أن محاكمته غير عادلة. لكن خطوة من ذلك لم تتخذ حتى اليوم».

وكان حاجب قد اعتقل سنة 2009 عند الحدود بين باكستان وافغانستان قبل أن يتم ترحيله إلى ألمانيا ومنها إلى المغرب حيث جرى اعتقاله.

وفي تقريرها السنوي الأخير، قالت منظمة العفو الدولية إن مجموعة عمل تابعة للأمم المتحدة اعتبرت في غشت 2012 أن اعتقال حاجب «تعسفي»، لافتة الانتباه إلى أنه أدلى باعترافات «تحت التعذيب خلال توقيفه احتياطيا في غياب محام».

وأخذ ملف محمد حاجب بُعدا دوليا بعد أن دخلت الأمم المتحدة على الخط بتاريخ 3 أكتوبر 2011، حين أرسلت الهيئة الأممية توصية عاجلة إلى الحكومة المغربية تؤكد فيها ضرورة إطلاق سراح حاجب، «غير أن تلك التوصية لم تجد طريقها إلى التنفيذ، منذ ذلك التاريخ».

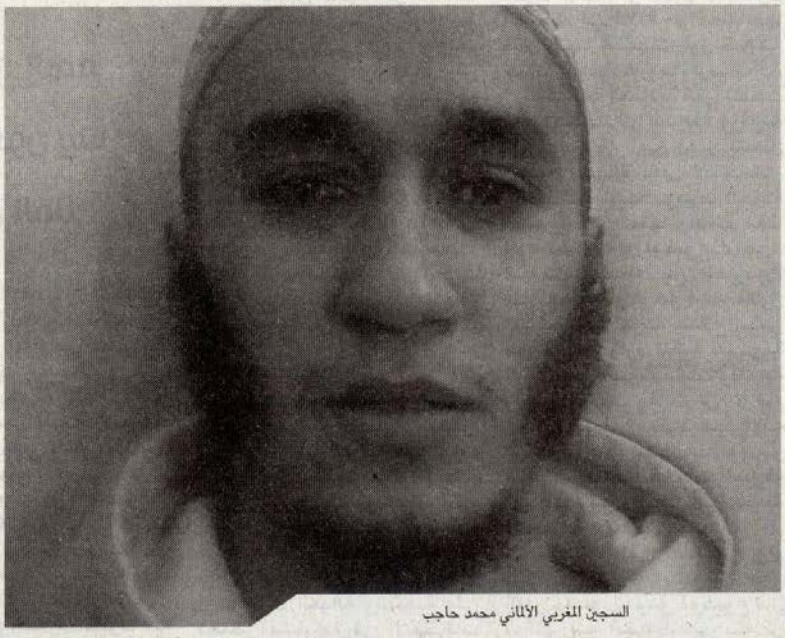

السجين المغربي الألماني محمد حاجب

العلم
صدر حزب الاستقلال تأسست في 11 شتنبر 1946

أكثر من 34 معتقلا سياسيا سابقا يتهمون الصبار بالتملص من المسؤولية

ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يتساقطون تباعا في الرباط

الرباط: عزيز اجهبلي

عبر المعتقلون السياسيون السابقون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، المعتصمون أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط منذ يوم الخميس 22 غشت 2013 عن استيائهم لعدم اكتراث المسؤولين بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتصامهم.

وقال هؤلاء المعتقلون السابقون إنهم قوبلوا بالآذان الصماء ويتجاهل المسؤولون لملفاتهم المتعلقة بجبر الضرر المادي والفردي، وطالبوا بالإسراع لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وأكد بلحاج الغنيمي عضو سكريتارية لجنة التنسيق الوطنية لهؤلاء الضحايا في تصريح لجريدة «العلم» أن المعتقلين السياسيين السابقين المعتصمين أمام المجلس الوطني والمقدر عددهم بـ 34 معتقلا، أنهم غير منفكين من المجلس حتى معرفة مآلهم وتحقيق مطالبهم المشروعة والمتضمنة في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وأضاف لغنيمي أنهم عازمون على مواصلة الاعتصام على الرغم، (حسب تصريح لغنيمي) من أن محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان صرح في أكثر من مناسبة، أن مجلسه، أحال ملفات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على الحكومة وهذه الملفات حاليا فوق طاولة عبد الله باها وزير الدولة.

وقال عضو سكرتارية الضحايا إن ما يحز في نفوس هؤلاء المعتقلين السياسيين هو تدهور أوضاعهم المادية يوما بعد يوم أمام المجلس، مشيرا إلى العديد من الحالات التي تسقط تباعا بسبب الأمراض المصابين بها، وذكر من هذه الحالات براق حمادي وهو معتقل سياسي سابق بمجموعة تاكنيت، الذي نقل على وجه السرعة يوم الاثنين الماضي إلى مستشفى ابن سينا.

واستنكر المعتقلون السياسيون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في بلاغ لهم، حصلت جريدة «العلم» على نسخة منه، تجاهل مطالبهم وعدم وفاء المسؤولين بالتزاماتهم وأكدوا على التسوية العاجلة للوضعية الإدارية والمالية وكافة الاستحقاقات بالنسبة للمدمجين في الوظيفة العمومية وشبه العمومية، والإسراع بالإدماج الاجتماعي لعدد من الضحايا وإصدار توصيات تكميلية بالنسبة للذين لم يحصلوا عليها بعد، وإصدار توصيات بالإدماج بالنسبة لأصحاب الملفات المصنفة خارج الآجال.

واعتبروا المجلس الوطني لحقوق الإنسان المسؤول المباشر عن أوضاعهم وهو الجهة المخاطبة مباشرة والمعنية بمطالبهم.

وطالبوا بشقق للسكن ومراعاة أماكن القرب والإسراع بتوزيع المأذونيات واسترجاع ممتلكات الضحايا، والمعاش للضحايا الذين يوجدون في وضعية الهشاشة الاجتماعية، والذين يحملون أمراضا مزمنة وعاهات مستديمة وأرامل الضحايا من ذوي الحقوق.

معتصمون أمام الـ CNDHيُطالبون بتفعيل توصيات هيأة الانصاف

هسبريس - محمد الراجي
الثلاثاء 27 غشت 2013 - 23:45

يخوضُ حواليْ أربعون شخصا من المعتقلين السياسيين السابقين، أو من يعرفون بـ"ضحايا سنوات الرصاص"، اعتصاما أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، منذ يوم الخميس الماضي، وذلك للمطالبة بالتسريع بتفعيل توصيات هيأة الانصاف والمصالحة.

ويأتي الاعتصام، حسب حسن السباعي، أحد المعتصمين أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعد انسداد جميع الأبواب في وجه ضحايا سنوات الرصاص، الذين لم تقم الدولة بجبر الضرر الذي لحق بهم، وفي ظل التماطل والتسويف الذي يعرفه ملفهم، منذ تجربة إدريس بنزكري إلى الآن، على حدّ تعبيره.

وأضاف السباعي أنّ كل الوعود التي تلقاها المعتصمون، الذين يقارب عددهم الأربعين، وضحايا آخرون من مختلف مناطق المغرب، "لم تكن سوى وعود فارغة"، مشيرا إلى أنّ ملفات "ضحايا سنوات الرصاص" الذين لم تسوَّ وضعيتهم، سواء أصحاب ملفات المدمجين في إطار الوظيفة العمومية، أو الذين تلقوا وعودا بالحصول على مأذونيات أو سكن، "كثيرة جدا".

وتتمثّل مطالب المعتصمين أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الإسراع بتفعيل المقررات التحكيمية الصادرة عن هيأة الانصاف والمصالحة، المتعلقة بجبر الضرر الفردي والجماعي، مع تسوية الوضعية المالية والادارية للمدمجين في الوظيفة العمومية، بالنسبة للمطرودين الذين لم يتم إرجاعهم.

في هذا الإطار قال حسن السباعي، إنّ هناك حالات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ممن ألحقوا بالوظيفة العمومية من لم يكن يفصله عن سنّ التقاعد أثناء الالتحاق إلا سنوات قليلة، وهو ما جعل معاشات هؤلاء بعد التقاعد لا تتجاوز 125 درهم، أو 200 درهم، وأضاف أنّ المدمجين في الوظيفة العمومية يطالبون بالصندوق التكميلي للتقاعد، بالنسبة للمدمجين الذين يقتربون من التقاعد.

وحمّل السباعي مسؤولية تأخّر تسوية وضعية ضحايا سنوات الرصاص المعتصمين أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان للدولة، مطالبا المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتدخّل لدى الحكومة، لتفعيل توصيات هيأة الانصاف والمصالحة، باعتباره الجهة الوصيّة على تفعيل هذه التوصيات، على أن تقوم الحكومة بتنزيلها، مشيرا إلى أنّه ليس هناك أيّ حوار بين المعتصمين، لا مع الحكومة، ولا مع مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في الوقت الراهن.

Conseil constitutionnel : Les présidents du CCME, CNDH et CESE échappent au contrôle du parlement

Deux ans et presque deux mois après l'adoption de la constitution du 1er juillet 2011, le Conseil constitutionnel vient de réduire quelques pouvoirs des députés. Désormais, ils n'ont plus le droit de demander la comparution des présidents des conseils nommés directement par le roi Mohammed VI.

Une décision qui conforte le refus de Driss El Yazami, de présenter, en juillet 2012, le bilan du CCME devant une commission de la Chambre des représentants. Un sérieux revers pour la corrélation entre la responsabilité et la reddition des comptes, d'autant plus que les décisions du Conseil constitutionnel sont irrévocables.

Le principe de reddition des comptes, tel qu'annoncé dans le premier article de la loi fondamentale, vient de subir un sérieux camouflet. Le Conseil constitutionnel en est, d'ailleurs, l'auteur. Dans sa décision 924/2013, datant du 22 août, les douze membres du Conseil constitutionnel ont annulé quelques articles du règlement intérieur de la Chambre des représentants, approuvés lors de la plénière du 1er août, portant sur le contrôle des conseils royaux de bonne gouvernances ou de certaines catégories sociales. Dans le viseur du Conseil constitutionnel, les articles suivants : 65, 129 et 214. Ils sont désormais « non-conformes à la constitution » du 1er juillet 2011 mais sans que le Conseil constitutionnel n'avance la moindre justification.

Le Conseil constitutionnel conforte le refus d'El Yazami

Cette mesure conforte, en effet, Driss El Yazami, le président du Conseil de la communauté marocaine de l'étranger (CCME), dans son refus, en juillet 2012, de comparaître devant une commission du parlement. Cette décision bénéficiera également aux présidents du Conseil de la concurrence (Abdelali Benamour), du Conseil économique, social et environnemental (Nizar Baraka), du Conseil national pour les droits de l'Homme (Driss El Yazami) ou encore du président de l'Instance de protection contre la corruption (Abdeslam Aboudrar). Désormais, ils sont dispensés de passage devant les députés pour présenter les bilans de leurs actions et surtout justifier comment ils ont dépensé l'argent des contribuables.

Pis encore, le Conseil constitutionnel a même interdit la présence des responsables de ces conseils royaux au parlement, pas seulement pour rendre des comptes aux députés, mais également pour de simples présentations d'études thématiques réalisées par leurs services.

Cette décision irrévocable du Conseil constitutionnel dresse un véritable mur entre le parlement et ces conseils dont les présidents sont désignés directement par le roi Mohammed VI. Elle vient, d'autre part, d'accorder une sorte d'immunité aux responsables de ces institutions.

أكثر من 34 معتقلا سياسيا سابقا يتهمون الصبار بالتملص من المسؤولية

عزيز اجهيلي - العلم

عبر المعتقلون السياسيون السابقون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، المعتصمون أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط منذ يوم الخميس 22 غشت 2013 عن استيائهم لعدم اكتراث المسؤولين بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتصامهم.

وقال هؤلاء المعتقلون السابقون إنهم قوبلوا بالآذان الصماء ويتجاهل المسؤولون لملفاتهم المتعلقة بجبر الضرر المادي والفردي، وطالبوا بالإسراع لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وأكد بلحاج الغنيمي عضو سكريتارية لجنة التنسيق الوطنية لهؤلاء الضحايا في تصريح لجريدة «العلم» أن المعتقلين السياسيين السابقين المعتصمين أمام المجلس الوطني والمقدر عددهم ب 34 معتقلا، أنهم غير مُنفَكِّين من المجلس حتى معرفة مآلهم وتحقيق مطالبهم المشروعة والمتضمنة في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وأضاف لغنيمي أنهم عازمون على مواصلة الاعتصام على الرغم، (حسب تصريح لغنيمي) من أن محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان صرح في أكثر من مناسبة، أن مجلسه، أحال ملفات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على الحكومة وهذه الملفات حاليا فوق طاولة عبد الله باها وزير الدولة.

وقال عضو سكرتارية الضحايا إن ما يحز في نفوس هؤلاء المعتقلين السياسيين هو تدهور أوضاعهم المادية يوما بعد يوم أمام المجلس، مشيرا إلى العديد من الحالات التي تسقط تباعا بسبب الأمراض المصابين بها، وذكر من هذه الحالات براق حمادي وهو معتقل سياسي سابق بمجموعة تاكنيت، الذي نقل على وجه السرعة يوم الاثنين الماضي إلى مستشفى ابن سينا.

واستنكر المعتقلون السياسيون ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في بلاغ لهم، حصلت جريدة «العلم» على نسخة منه، تجاهل مطالبهم وعدم وفاء المسؤولين بالتزاماتهم وأكدوا على التسوية العاجلة للوضعية الإدارية والمالية وكافة الاستحقاقات بالنسبة للمدمجين في الوظيفة العمومية وشبه العمومية، والإسراع بالإدماج الاجتماعي لعدد من الضحايا وإصدار توصيات تكميلية بالنسبة للذين لم يحصلوا عليها بعد، وإصدار توصيات بالإدماج بالنسبة لأصحاب الملفات المصنفة خارج الآجال.

واعتبروا المجلس الوطني لحقوق الإنسان المسؤول المباشر عن أوضاعهم وهو الجهة المخاطبة مباشرة والمعنية بمطالبهم.

وطالبوا بشقق للسكن ومراعاة أماكن القرب والإسراع بتوزيع المأذونيات واسترجاع ممتلكات الضحايا، والمعاش للضحايا الذين يوجدون في وضعية الهشاشة الاجتماعية، والذين يحملون أمراضا مزمنة وعاهات مستديمة وأرامل الضحايا من ذوي الحقوق.